ZICONS:
Zawiyah International Conference on Sharia and Legal Studies
Vol. 1. (January–December 2025): h. 570-585
https://jurnal.pematik.id/index.php/zicons

إلغاء النصاب في الزكاة المهنية: تحليل الأثر التنظيمي على امتثال مؤسسات الزكاة للقرار رقم 31 لعام 2019 الصادر عن وزارة الشؤون المالية العامة

Muhamad Agung Budiarto [1], **Imron Rosyadi** [2]

[1]*Muhammadiyah University Of Surakarta, Surakarta, Indonesia*
[2] *Muhammadiyah University Of Surakarta, Surakarta, Indonesia*

[1] *o200240027@student.ums.ac.id*, [2] *ir120@ums.ac.id*

Article Info

Article history:

Received Nov 17, 2025
Accepted Des 29, 2025
Publish Des 30, 2025

الكلمات المفتاحية:

الزكاة المهنية
النصاب
تحليل الأثر التنظيمي
الامتثال للشريعة، فعالية السياسة

ABSTRACT

تُظهر الزيادة في تحصيل الزكاة المهنية في إندونيسيا نجاح مؤسسات الزكاة في توسيع قاعدة المزكيين وتعزيز الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. ومع ذلك، فإن هذه الفعالية الإدارية تثير بعض القضايا عندما تصاحبها ممارسة إلغاء النصاب في نظام الخصم التلقائي من الرواتب. تعكس هذه الظاهرة التوتر بين الفعالية المؤسسية والامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ممارسة إلغاء النصاب للزكاة المهنية من خلال نهج تحليل الأثر التنظيمي(*RIA*) ، باستخدام لائحة وزير الشؤون الدينية لجمهورية إندونيسيا رقم 31 لعام 2019 بشأن إدارة الزكاة كأداة لتحليل السياسات. تستخدم هذه الدراسة طريقة وصفية نوعية من خلال مقابلات متعمقة ومراجعة الوثائق القانونية والبيانات الميدانية. تظهر النتائج أن سياسة الخصم الثابت للزكاة بنسبة 2.5٪ دون مراعاة النصاب تزيد من كفاءة جمع الأموال ولكنها تؤدي إلى انخفاض في الشرعية الشرعية، وعدم المساواة الاقتصادية، واحتمال عدم الامتثال التنظيمي. لذلك، يجب استخدام لائحة وزير الشؤون الدينية رقم 31 لعام 2019 كأساس تقييمي لضمان توافق سياسة الزكاة المهنية مع الفعالية الإدارية والامتثال للشريعة .

This is an open access article under the CC BY-SA license.

Corresponding Author:

Muhamad Agung Budiarto
Master Of Sharia Economic Law, Muhammadiyah University of Surakarta
Jl. Ahmad Yani, Tromol, Poq, Pabelan, Kartasura, Kabupaten Sukoharjo, Jawa Tengah

Email: o200240027@student.ums.ac.id

المقدمة

إنّ تنامي حصيلة الزكاة على الدخل المهني في إندونيسيا يعكس نجاح المؤسّسات الزكوية في توسيع قاعدة المكلَّفين وتعزيز الأداء الاجتماعي–الاقتصادي للأمّة. وتشير "التقرير الوطني لإدارة الزكاة" الصادر عن الهيئة الوطنية للزكاة (BAZNAS) لعام 2023 إلى أنّ إجمالي حصيلة الزكاة والإنفاق والصدقات وسائر الأموال الاجتماعيّة الدينيّة (ZIS-DSKL)قد بلغ 32.321 تريليون روبية، بزيادة نسبتها 43.74٪ مقارنة بعام 2022 الذي بلغ فيه 22.485 تريليون روبية. كما ارتفع عدد المزكّين الأفراد من 21.389 مليونًا إلى 34.761 مليون شخص[1].وتمثّل هذه النتائج دلالةً على فاعليّة المؤسّسة الزكوية في تعزيز مشاركة المجتمع وترسيخ الشرعيّة العامّة للنظام الزكوي الرسمي

غير أنّ هذه الفاعلية الإداريّة تثير إشكالًا جوهريًّا عندما تُقترن بممارسة إلغاء النصاب ضمن نظام الاقتطاع التلقائي من الرواتب .(payroll zakat system) فبموجب هذا النظام تُقتطع نسبة 2.5٪ من الراتب الشهري لجميع الموظّفين دون التحقق من شرط النصاب ودون التمييز بين المكلَّفين وغير المكلَّفين بالزكاة. وتعكس هذه الظاهرة توتّرًا بين الكفاءة المؤسّسية والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية؛ إذ إنّ الزكاة ذات الطبيعة التعبّدية قد اختُزِلَت إلى مجرّد التزام إداري.

وبالنظر إلى الإطار المعياري، فإنّ النصاب يمثّل العلّة التكليفيّة التي تُنشئ وجوب الزكاة، ولا تجب الزكاة ما لم يتحقّق النصاب[2] .وقد أكّد هذا الأصل في "فتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم 3 لسنة 2003 بشأن زكاة الدخل"، كما تمّ تقنينه في "لائحة وزير الشؤون الدينيّة لجمهورية إندونيسيا رقم 31 لسنة 2019 بشأن إدارة الزكاة"، والتي حدّدت نصاب زكاة الدخل والخدمات بقدر 85 غرامًا من الذهب بنسبة

[1] Badan Amil Zakat Nasional (BAZNAS), Laporan Pengelolaan Zakat Nasional (LPZN) 2023 (Jakarta: BAZNAS RI, 2023).
[2] Al-Buhūti, Kasyf al-Qinā‘ ‘an Matn al-Iqnā‘ (Beirut: Dār al-Fikr, 1993), 215.

2.5٪[3]. ومن ثمّ، فإنّ النصاب يؤدّي وظيفة مزدوجة: فهو حدّ القدرة الاقتصاديّة في الفقه، وفي الوقت نفسه معيار قانوني واجب الالتزام به من قِبَل جميع مؤسّسات جمع الزكاة في إندونيسيا.

لقد تبيّن وجود ظاهرة إلغاء النصاب في إحدى مؤسّسات الزكاة المحليّة التابعة لإحدى المنظّمات الإسلاميّة الكبرى على المستوى الوطني. وقد طُبّق هذا الإجراء بصورة موحّدة على جميع وحدات الأعمال الخيريّة الواقعة تحت نطاقها، ولا سيّما المؤسّسات التعليميّة والاجتماعيّة. وفي مقابلة مع قيادة المؤسّسة، أوضحوا أنّ النصاب يُنظر إليه مجرّد إطار إداري يهدف إلى تسهيل عمليّة جمع الأموال وجعلها أكثر كفاءة[4] .ويكشف هذا التوجّه عن تحوّلٍ في النموذج من الالتزام المعياري إلى الكفاءة المؤسّسية، وهو ما أدّى إلى نشوء حالة من عدم الانسجام بين حكم الشريعة، والحكم القانوني الوضعي، وسياسات المنظّمة الأهليّة.

تقدّم الدراسات السابقة سياقًا تجريبيًّا لهذه الإشكاليّة. فقد توصّل كُرنيَوان وريدوَنسياه والهلال (2025) إلى أنّ عددًا من المؤسّسات الحكوميّة يطبّق اقتطاعًا ثابتًا بنسبة 2.5٪ على رواتب الموظّفين الحكوميّين دون التحقّق من شرط النصاب[5] .وهذا الإجراء يفرز امتثالًا صوريًّا (formal compliance) يتميّز بالكفاءة الماليّة، غير أنّه غير صحيح فقهًا ويتعارض مع أحكام لائحة وزير الشؤون الدينيّة رقم 31 لسنة 2019. ونتيجة لذلك يُعامل الموظّفون ذوو الدخل المنخفض كمكلّفين بالزكاة، مع أنّهم من الناحية الاقتصاديّة ما زالوا أقرب إلى فئة المستحقّين.

وقد رصد أمْرين وآخرون (2023) ظاهرة مشابهة في منطقة أمبالاوي بمحافظة بيما، حيث يؤدّي الموظّفون الحكوميّون ‘‘زكاة المهنة’’ بمبالغ ثابتة — مثل 7.000 روبية

[3] Majelis Ulama Indonesia, Fatwa Nomor 3 Tahun 2003 tentang Zakat Penghasilan (Jakarta: MUI, 2003); Kementerian Agama Republik Indonesia, Peraturan Menteri Agama Republik Indonesia Nomor 31 Tahun 2019 tentang Pengelolaan Zakat (Jakarta: Kemenag RI, 2019).

[4] Wawancara Manajer Lembaga Amil Zakat Kabupaten Temanggung, Kantor LAZ Kabupaten Temanggung, 7 November 2025.

[5] Kurniawan, Ridwansyah, and Hilal, "Analysis of the Implementation of Payroll Deductions for Civil Servants (ASN) on Zakat Payment Compliance," International Journal of Economics and Management Research 5, no. 1 (2025): 492–495.

شهريًّا — مع أنّ دخولهم لم تبلغ النصاب[6] .ويبدو أنّ هذا السلوك تحرّكه الأعراف المؤسّسيّة أكثر من الوعي بأحكام الشريعة، فضلًا عن تزايد عدم الثقة في مؤسّسات الزكاة بدعوى قلّة الشفافيّة. وتُظهر هاتان الحالتان نموذجًا واقعيًّا لإلغاء النصاب بحكم الواقع، ولضعف الامتثال التنظيمي للائحة وزير الشؤون الدينيّة رقم 31 لسنة.2019

وتُبرز الدراسات العالميّة كذلك أهميّة هذه القضيّة. فقد أوضح سِنَوي وآخرون (2023) أنّ تقلّبات أسعار الذهب — باعتباره معيار النصاب — تؤثّر مباشرة في حجم حصيلة الزكاة؛ فارتفاع سعر الذهب يرفع النصاب ويقلّل الإمكانات الزكويّة، في حين يؤدّي انخفاضه إلى توسيع دائرة المكلّفين بالزكاة ولكن مع احتمال تحميل الفقراء أعباء إضافيّة[7] .وهذا يؤكّد أنّ تحديد النصاب والالتزام به يُعدّ أداة لتحقيق العدالة في توزيع الزكاة .

وفي المقابل، شدّد سَيُوثي وآخرون (2024) على أنّ انخفاض حصيلة الزكاة في ولاية صباح يعود أساسًا إلى تدنّي مستويات الوعي والثقة العامّة، لا إلى عامل النصاب .[8]وتدلّ هذه الدراسات على أنّ فاعليّة المؤسّسات لا ينبغي أن تُنال على حساب مبادئ الشريعة، بل يجب أن تُرافقها جهود التوعية وتعزيز المساءلة العامّة

وعلى النقيض من ذلك، بيّن مُستَقِيم وآخرون (2025) نموذجًا تطبيقيًّا مُتقَنًا في شركةPT PLN ، حيث لا يطبَّق اقتطاع زكاة المهن عبر نظام الرواتب (payroll) إلا على الموظَّفين الذين بلغوا نصاب 85 غرامًا من الذهب واستوفوا شرط الحَول[9] .وتُدار هذه السياسة من قِبَل "مؤسّسة بيت المال (YBM PLN) PLN" وفق مبادئ الشفافيّة ومقاصد الشريعة، بما يثبت أنّ الكفاءة الإداريّة يمكن أن تتكامل مع الالتزام الشرعي والتنظيمي في آنٍ واحد.

---

[6] Amrin, Priyono, Imamah, and Nurrahmania, "Implementation of Professional Zakat of State Civil Apparatus in Indonesia in Islamic Law Perspective," Journal of Islamic Studies 5, no. 2 (2023): 45–58.

[7] Senawi, Mat Isa, and Omar, "Nisab of Zakat and Zakat Contribution: A Conceptual Model," Information Management and Business Review 15, no. 4(SI) (2023): 201–210.

[8] Sayuthi, Abdullah, and Hamdan, "The Growth Trend of Zakat Collection on Gold: The Case of Sabah," AZKA International Journal of Zakat & Social Finance 5, no. 1 (2024).

[9] Mustaqim, Raharjo, and Rachman, "Digitizing Professional Zakat Through Payroll Systems: A Maqashid Shariah-Based Approach to Achieving the SDGs," International Journal of Islamic Economics 7, no. 1 (2025): 1–15.

وعلى الرغم من أنّ العديد من الدراسات ركّزت على فاعلية جمع الزكاة، والوعي، وحوكمة المؤسّسات، إلا أنّه لا تزال تنعدم دراسة منهجيّة تفحص الأثر التنظيمي لإلغاء النصاب على الالتزام القانوني والشرعيّة المعتبرة شرعًا. وحتى الآن لم يُعثر على بحث يجمع بين منظوري الفقه الإسلامي والقانون الوضعي وتحليل السياسات العامّة باستخدام منهج ''تحليل الأثر التنظيمي(RIA) ''، مع اعتماد لائحة وزير الشؤون الدينيّة رقم 31 لسنة 2019 بوصفها الإطار التحليلي الأساس. وهذا هو الفراغ البحثي الذي تسعى هذه الدراسة لسدّه.

تعتمد هذه الدراسة المنهجَ الكيفي الوصفي مع توظيف مدخل ''تحليل الأثر التنظيمي (RIA) ''لتقييم مدى تأثير سياسة إلغاء النصاب في زكاة المهنة على الفاعلية المؤسّسية، والشرعيّة المعتبرة شرعًا، والعدالة الاقتصاديّة، والالتزام القانوني. وقد جُمِعت البيانات الأوليّة من خلال مقابلات معمَّقة مع القيادات والمديرين والمعلّمين والموظّفين في مؤسّسات الزكاة التي تطبّق هذه السياسة، أمّا البيانات الثانويّة فمستمدّة من الوثائق القانونيّة والأدبيّات المعاصرة في فقه الزكاة.

وبناءً على ذلك، تسهم هذه الدراسة إسهامًا مفاهيميًّا في توسيع نطاق البحث في فقه الزكاة المؤسّسي، من خلال جعل النصاب متغيّرًا تنظيميًّا في تقويم السياسات، كما تقدّم توصيات عمليّة تضمن انسجام الكفاءة الإداريّة مع العدالة الاجتماعيّة والشرعيّة المعتبرة شرعًا، ومع الالتزام بالقانون الوضعي وفق روح لائحة وزير الشؤون الدينيّة رقم 31 لسنة 2019

إلغاء النصاب والتوتّر بين الكفاءة الإداريّة والالتزام الشرعي

لقد أصبحت ممارسة إلغاء النصاب في زكاة المهنة قضيّة مؤسّسية مهمّة في حوكمة الزكاة في إندونيسيا. فزكاة المهنة ـ كما نظّمها القانون رقم 23 لسنة 2011، وكما أكّدتها لائحة وزير الشؤون الدينيّة رقم 31 لسنة 2019 ـ لا تجب إلا على الأفراد الذين بلغ

دخلهم مقدار نصاب 85 غرامًا من الذهب سنويًّا بنسبة 2.5٪[10] . وليست هذه القاعدة مجرّد معيار إداري، بل هي معلمةٌ شرعيّة تحدّد صفة الفرد هل هو مُزكٍّ أم لا.

تؤكّد "فتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم 3 لسنة 2003" أنّ وجوب زكاة الدخل لا يثبت إلا إذا بلغ الدخلُ النصاب[11] .ويقوم النصاب بدور العلّة التكليفيّة التي تُنشئ وجوب الزكاة؛ وإلغاؤه يعني إلغاء الأساس الشرعي للعبادة نفسها. وقد قال البُهوتي: *«النِّصابُ سببُ وجوبِ الزكاةِ، فلا زكاةَ في المالِ حتى يبلُغَ النصابَ.»*[12] وأضاف ابنُ عابدين أنّ النصاب حدٌّ فاصل بين المال الذي تجب فيه الزكاة وبين غيره[13] .كما أكّد علماء معاصرون مثل يوسف القرضاوي ووهبة الزحيلي على أنّ نصاب الذهب (85 غرامًا) يشكّل حدًّا للعدالة الاجتماعيّة، بحيث لا تُحمَّل الفئاتُ منخفضة الدخل واجبَ الزكاة قبل بلوغ "حدّ الكفاية[14] .

وفي سياق السياسات العامّة، يمكن تحليل فاعليّة وكفاءة الالتزام التنظيمي في زكاة المهنة من خلال منهج "تحليل الأثر التنظيمي .(RIA) "فقد وضع كلابهام وغشوانتنر وسِمث إطارًا لـ RIA بوصفه أداةً لتقييم التوازن بين المنافع الاقتصاديّة، والشرعيّة الاجتماعيّة، والالتزام القانوني[15] .في حين أكّد كَراتاش على بُعد RIA القائم على الحوكمة، والداعي إلى التركيز على الشفافيّة والمساءلة في صناعة القرار[16].

---

[10] Republik Indonesia, *Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2011 tentang Pengelolaan Zakat* (Jakarta: Sekretariat Negara RI, 2011); Kementerian Agama Republik Indonesia, *Peraturan Menteri Agama Nomor 31 Tahun 2019 tentang Pengelolaan Zakat* (Jakarta: Kemenag RI, 2019).

[11] Majelis Ulama Indonesia, *Fatwa Nomor 3 Tahun 2003 tentang Zakat Penghasilan* (Jakarta: MUI, 2003).

[12] Al-Buhūti, *Kasyf al-Qinā' 'an Matn al-Iqnā'* (Beirut: Dār al-Fikr, 1993), 215.

[13] Ibn 'Ābidīn, *Ḥāsyiyah Radd al-Muḥtār 'alā al-Durr al-Mukhtār* (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2000), vol. 2, 185.

[14] Yūsuf al-Qaraḍāwī, *Fiqh al-Zakāh*, Vol. 1 (Beirut: Mu'assasah al-Risālah, 1999), 513; Wahbah al-Zuhailī, *al-Fiqh al-Islāmī wa Adillatuh*, Vol. 3 (Damaskus: Dār al-Fikr, 2010), 160.

[15] Clapham, B., A. Gschwandtner, and S. Smith, "Policy Making in the Financial Industry: A Framework for Regulatory Impact Analysis Using Textual Analysis," *Journal of Business Economics* 92, no. 9 (2022): 1273–1292.

[16] Karataş, A., "The Role of Regulatory Impact Analysis in Public Administration: Assessments with a Governance Approach," *Journal of Social Humanities and Administrative Sciences* 8, no. 49 (2022): 1479–1488.

وبتطبيق هذا المنهج على حوكمة الزكاة، ينبغي اختبار كلّ قرارٍ يتعلّق بإلغاء النصاب من حيث أثره التنظيمي على مبادئ الشريعة، والعدالة الاجتماعيّة، والقانون الوضعي؛ وإهمالُ هذا التحليل يولّد فجوة تنظيميّة بين "الامتثال الإداري" و"الامتثال الجوهري."

أظهرت مقابلةٌ ميدانيّة بتاريخ 7 نوفمبر 2025 في محافظة تيمانغون أنّ جميع الموظّفين في إحدى مؤسّسات الزكاة المحليّة يُقتطع منهم 2.5٪ من الراتب الشهري دون التحقّق من شرط النصاب. وقد صرّح مديرُ المؤسّسة قائلًا:

» <لو اشترطنا النصاب في الزكاة، فلن يكون هناك أيّ موظّف في وحدات أعمالنا يمكنه أن يزكّي«.

وتدلّ هذه العبارة على تحوّلٍ في نموذج الزكاة: من عبادة تعبّديّة إلى أداة ماليّة مؤسّسيّة. كما اتُّخذت السياسة دون وثائق رسميّة أو محاضر "اجتماع إقليمي مكتوب" (Rakerwil)، وإنّما كانت مجرّد اتّفاقٍ غير رسمي بين الإدارة وهيئة الرقابة الشرعيّة. وأشار بعضُ المخبرين كذلك إلى أنّ مؤسّسات الزكاة الحكوميّة في المنطقة نفسها تعتمد النمط ذاته. ويُظهر انعدامُ الوثائق وآليّات المشاركة ضعفَ الحوكمة المؤسّسيّة واحتمال حدوث خلل تنظيمي regulatory failure في اصطلاح RIA.[17]

من الناحية الإداريّة، فإنّ نظام الاقتطاع التلقائي من الرواتب فعّال بالفعل. فقد أظهر الإمام يحيى وآخرون أنّ نظام الرواتب (payroll) في هيئة BAZNAS بوسط جاوة قد رفع حجم التحصيل إلى مئات النسب المئويّة[18].غير أنّ كُرنيَوان وآخرين وجدوا أنّ الاقتطاع التلقائي من رواتب الموظّفين الحكوميّين دون اختبار النصاب لا ينتج إلا امتثالًا صوريًّا(formal compliance) ، لا امتثالًا جوهريًّا (substantive compliance).[19] كما بيّنت نتائج أمْرين وآخرين في محافظة بيما أنّ الموظّفين

[17] Wawancara Manajer Lembaga Amil Zakat Kabupaten Temanggung, Kantor LAZ Kabupaten Temanggung, 7 November 2025.

[18] Imam Yahya, Sahidin, Rohayana, Sopyan, and Ananda, "The Effectivity of the Payroll System in Increasing Potential and Zakat Collection in Indonesia," *International Journal of Islamic Business and Economics (IJIBEC)* 8, no. 1 (2024): 127–139.

[19] Kurniawan, Ridwansyah, and Hilal, "Analysis of the Implementation of Payroll Deductions for Civil Servants (ASN) on Zakat Payment Compliance," *International Journal of Economics and Management Research* 5, no. 1 (2025): 492–495.

الحكوميّين يدفعون زكاة ثابتة قدرها 7.000 روبية شهريًّا، مع أنّ دخولهم لا تبلغ النصاب، وذلك بفعل تدنّي الوعي الشرعي وضعف الثقة في مؤسّسات الزكاة[20].

وتؤكّد الدراسات الدوليّة كذلك أهميّة شرط النصاب. فقد طوّر سِنَوي وآخرون نموذجًا مفاهيميًّا يُظهر أنّ تقلّبات أسعار الذهب تؤثّر في حجم حصيلة الزكاة — فكلّما ارتفع النصاب (بسبب ارتفاع سعر الذهب) انخفض جمع الزكاة[21].غير أنّ خفض النصاب ينطوي أيضًا على خطر إدخال الفقراء ضمن فئة المكلَّفين بالزكاة، وهو ما يتعارض مع مقاصد الشريعة. وفي المقابل، شدّد سَيُوثي وآخرون على أنّ تراجع أداء الزكاة في ولاية صباح يتأثّر أساسًا بانخفاض مستوى الوعي المجتمعي وسوء توجيه التوزيع، لا بارتفاع أو انخفاض النصاب[22].

وعلى النقيض، يمكن العثور على ممارسات جيّدة في القطاع المؤسّسي. فقد درس مُستَقِيم وآخرون وسُلكيفلي وآخرون تطبيق زكاة المهنة عبر نظام الرواتب في شركة PT PLN.وتحرص الشركة على أن يُطبَّق الاقتطاع فقط على الموظّفين الذين بلغوا النصاب وبعد مرور حَول هجري كامل، بحيث تلبّي سياسة الزكاة لديهم شروطَ الشريعة وفي الوقت نفسه تكون فعّالة من الناحية الإداريّة[23].ويُثبت نموذج PLN أنّ الكفاءة والالتزام يمكن أن يتكاملا إذا صُمِّمت السياسات وفق اختبار RIA بصورة راسخة.

ومن منظور الفقه، فإنّ إلغاء النصاب يعني إلغاء العلّة التكليفيّة[24].ونتيجة ذلك أنّ الأفراد الذين لا يجب عليهم أداء الزكاة يُعاملون بوصفهم مُزكّين. وعلى الصعيد الاجتماعي،

---

[20] Amrin, A., A. Priyono, A. I. Imamah, and N. Nurrahmania, "Implementation of Professional Zakat of State Civil Apparatus in Indonesia in Islamic Law Perspective," *Journal of Islamic Studies* 5, no. 2 (2023): 45–58.

[21] Senawi, A. R., Mat Isa, M., and Omar, N., "Nisab of Zakat and Zakat Contribution: A Conceptual Model," *Information Management and Business Review* 15, no. 4(SI) (2023): 201–210.

[22] Sayuthi, M. A. S. M., Abdullah, R., and Hamdan, H., "The Growth Trend of Zakat Collection on Gold: The Case of Sabah," *AZKA International Journal of Zakat & Social Finance* 5, no. 1 (2024).

[23] Mustaqim, D. A. M., Raharjo, A., and Rachman, R., "Digitizing Professional Zakat Through Payroll Systems: A Maqashid Shariah-Based Approach to Achieving the SDGs," *International Journal of Islamic Economics* 7, no. 1 (2025): 1–15; Sulkifli Herman, Latief, and Rahman, "Tinjauan Hukum Islam terhadap Pembayaran Zakat Profesi dengan Sistem Payroll," *Bustanul Fuqaha: Jurnal Hukum Islam* 1, no. 4 (2020): 255–270.

[24] Al-Buhūti, *Kasyf al-Qinā' 'an Matn al-Iqnā'*, 215.

تخلق هذه السياسة انحرافًا عن العدالة؛ إذ يتحمّل الموظّفون منخفضو الدخل أعباء اقتصاديّة إضافيّة، بينما تضعف الوظيفةُ التوزيعيّة للزكاة. أمّا على الصعيد المؤسّسي، فإنّ هذه الممارسة تُضعف مستوى المساءلة والشفافيّة، لأنّ جزءًا من الموظّفين لا يدركون حقيقة وضع الأموال المقتطعة منهم.

تُنتِج هذه الظاهرة تناقضًا مزدوجًا: فهناك ارتفاع في الكفاءة الإداريّة من جهة، لكن في المقابل يحصل انخفاض في الشرعيّة الدينيّة والالتزام القانوني من جهة أخرى. وفي إطار RIA، فإنّ هذا الوضع يعكس "فجوة الامتثال"؛ أي الفارق بين الامتثال الشكلي للوائح المؤسّسة والامتثال الجوهري لمبادئ الشريعة والقانون الوضعي. وقد أكّد كلابهام وآخرون أنّ السياسات التي تُهمل الشرعيّة الأخلاقيّة ستفقد استدامتها الاجتماعيّة[25].وبناءً على ذلك، فإنّ معيار نجاح الزكاة لا يُقاس فقط بحجم الأموال المحصّلة، بل كذلك بمدى انسجام السياسات مع مبادئ الشريعة، والعدالة الاجتماعيّة، ونزاهة الإطار التنظيمي.

إنّ ممارسة إلغاء النصاب — وإن كانت فعّالة من الناحية الإداريّة — تمثّل تشويهًا تنظيميًّا يُضعف ثقة الجمهور ويُموّه الحدّ الفاصل بين الزكاة الواجبة والتبرّع التطوّعي. ولذلك، ينبغي اعتماد منهج "تحليل الأثر التنظيمي (RIA) "أداةً تقويميّة في كلّ سياسة تتعلّق بزكاة المهنة، حتى يبقى تدبير الزكاة في إندونيسيا منسجمًا مع مقاصد الشريعة، ويُعزّز في الوقت ذاته مستوى المساءلة لدى مؤسّسات جمع الزكاة.

تحليل الأثر التنظيمي وإعادة بناء سياسة زكاة المهنة بناءً على منهج تحليل الأثر التنظيمي

إنّ ظاهرة إلغاء النصاب في زكاة المهنة لا تُفضي إلى إشكال فقهي فحسب، بل تمتدّ أيضًا إلى مجال القانون الوضعي. وفي إطار "تحليل الأثر التنظيمي" (RIA)، فإنّ أيّ سياسة لا تُرفَق بآليات رقابة وعقوبات تفقد قوّتها المعياريّة في الضبط. ورغم أنّ القانون رقم

[25] Clapham, B., A. Gschwandtner, and S. Smith, "Policy Making in the Financial Industry," *Journal of Business Economics* 92, no. 9 (2022): 1273–1292.

23 لسنة 2011 بشأن إدارة الزكاة قد نظّم البنية المؤسّسية وتقسيم الصلاحيّات بين الهيئة الوطنيّة للزكاة (BAZNAS) ومؤسّسات جمع الزكاة (LAZ)، إلا أنّ الموادّ المتعلّقة بالرقابة ما زالت تترك مساحة رماديّة تجاه الممارسات المخالِفة

تنصّ المادّة 38 من القانون رقم 23 لسنة 2011 صراحةً على منع أيّ شخص من العمل بوصفه عامِل زكاة دون إذن من الجهة المخوَّلة، غير أنّها لا تتطرّق بتفصيل إلى العقوبات الإداريّة أو الجنائيّة المترتّبة على المؤسّسات الرسميّة التي تُخالف إجراءات إدارة الزكاة[26].ونتيجة لذلك، عندما تقوم مؤسّسة زكاة مُسجَّلة بجمع الزكاة دون الالتزام بشرط النصاب كما ورد في لائحة وزير الشؤون الدينيّة رقم 31 لسنة 2019، يصبح من الصعب تصنيف هذا السلوك بوصفه جُرمًا جنائيًّا لعدم وجود بند عقابي خاص. وهنا ينشأ فراغٌ تنظيمي regulatory vacuum في الرقابة على زكاة المهنة على المستوى المحلّي.

يؤكّد إرفان حلمي وآخرون (2023) أنّه في منظور الفقه الإسلامي يمكن معاقبة عامِل الزكاة الذي يسيء استعمال صلاحيّاته بعقوبة تعزيريّة، لأنّه قد أخلّ بالأمانة الشرعيّة[27].وتُظهر هذه الدراسة أنّه منذ تطبيق القانون رقم 38 لسنة 1999 ثم استبداله بالقانون رقم 23 لسنة 2011، أصبح للحكومة أساس قانوني لفرض العقوبات على القائمين على إدارة الزكاة إذا قصّروا، غير أنّ التنفيذ ما يزال محدودًا في إطار التوجيه الإداري فح

أمّا في القانون الوضعي الإندونيسي، فإنّ أحكام العقوبات لا تُذكر إلّا بصورة عامّة في المادّة 39 من القانون رقم 23 لسنة 2011، التي تنصّ على أنّ مخالفة أحكام إدارة الزكاة قد يُعاقَب عليها بالسجن لمدةٍ أقصاها خمسُ سنوات و/أو غرامةٍ أقصاها خمسمائة

[26] Republik Indonesia, *Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2011 tentang Pengelolaan Zakat* (Jakarta: Sekretariat Negara RI, 2011), Pasal 38.

[27] Irpan Helmi, Syahril, dan Nur Hayati, "Legal Sanctions for Amilin Perpetrators of Zakat Fraud in Islamic Law and Its Development and Application in Laws and Regulations in Indonesia," *Journal of Transnational Universal Studies* 5, no. 2 (2023).

مليون روبية. غير أنّ هذه المادّة لا توضّح نوع المخالفة بالتحديد، بما في ذلك إلغاء النصاب أو الاقتطاع من الزكاة خارج الضوابط الشرعيّة.

يرى م. المبارك وآخرون (2021) في دراستهم حول "إعادة بناء قانون إدارة الزكاة" أنّ تنظيم العقوبات على مؤسّسات جمع الزكاة ما يزال ذا طابعٍ إعلاني غير قابل للتنفيذ العملي[28].وبحسب رأيهم، فإنّ العقوبات الإداريّة ينبغي ألّا تُطبَّق فقط على المؤسّسات التي لا تُقدّم التقارير، بل كذلك على المؤسّسات التي لا تلتزم بالأحكام الجوهرية لإدارة الزكاة، بما في ذلك معيار النصاب وآليّات التوزيع المتوافقة مع أحكام الشريعة. كما يقترح ضرورة إضافة مادّة جديدة في مراجعة القانون رقم 23 لسنة 2011 تُؤكّد إلزاميّة الالتزام بلوائح الوزير بوصفها إرشادات تنظيميّة مُلزمة قانونًا.

إنّ غياب العقوبة الصريحة على مخالفة لائحة وزير الشؤون الدينيّة رقم 31 لسنة 2019 يفتح المجال لحدوث ممارسات جمع الزكاة المخالِفة لمبادئ الشريعة، مع أنّها تُعدّ صحيحة إداريًّا. ويختلف هذا الوضع عن نظام الزكاة في ماليزيا، حيث تخضع كلّ مؤسّسة عاملة في مجال الزكاة مباشرةً لسلطة مجلس الشؤون الإسلاميّة على مستوى الولاية (MAIN)، ويمكن سحب ترخيصها التشغيلي إذا تبيّن أنّها خالفت شرط النصاب أو آليّات التوزيع. ويُظهر هذا النموذج الرقابي علاقةً هرميّة واضحة بين التنظيم القانوني والسلطة الدينيّة القويّة.

وفي السياق الإندونيسي، أدّى ضعف الرقابة إلى حصول مخاطرة سلوكيّة (moral hazard) على مستوى المؤسّسات. فبعض القائمين على مؤسّسات جمع الزكاة ينظرون إلى لائحة الوزير بوصفها مجرّد دليلٍ فنّي، لا قاعدةً مُلزِمة. مع أنّ المادّة 4 الفقرة (2) من اللائحة رقم 31 لسنة 2019 قد نصّت صراحةً على أنّ كلّ عملية جمع للزكاة يجب أن

[28] M. Al-Mubarak, Rahmat Hidayat, dan Taufik Hasan, "Rekonstruksi Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2011 tentang Pengelolaan Zakat (Analisis Hukum Ekonomi Syariah)," *Musyarakah: Journal of Sharia Economic* 3, no. 1 (2021): 55–70.

تراعي شرط النصاب، والحَول، ومقدار الزكاة[29].ومن الناحية القانونيّة، فإنّ عدم الالتزام بهذه الأحكام ينبغي أن يُصنّف على أنّه مخالفة إداريّة جسيمة

تُظهر هذه الحالة أنّ النظام القانوني للزكاة في إندونيسيا ما يزال يُعطي الأولويّة لـ ''الامتثال على الورق'' أكثر من ''الامتثال الجوهري''. فالمؤسّسة الزكويّة التي تنجح في جمع مبالغ كبيرة تُعَدّ ناجحة، مع أنّها قد لا تكون ملتزمة التزامًا صحيحًا بمبادئ الشريعة. وفي إطارRIA ، يُسمّى ذلك ''تشويهًا تنظيميًّا''؛ أي حين تتحقّق الغايةُ السياساتيّة (الكفاءة الماليّة) على حساب الغاية المعياريّة (الالتزام القانوني)[30].

وفي التطبيق العملي، لا توجد أيّ مؤسّسة من مؤسّسات جمع الزكاة قد فُرِضت عليها عقوبة استنادًا إلى لائحة الوزير رقم 31 لسنة 2019، رغم أنّ التدقيقات الداخليّة في هيئة BAZNAS وتقارير الجمهور قد أظهرت وجود مخالفات في تطبيق النصاب[31].ونتيجةً لذلك، تتراجع فاعليّة التنظيم وتضعف ثقة المجتمع. وفي هذه المرحلة، يَغدو بحث إرفان حلمي وآخرين ذا صلة مهمّة؛ إذ يؤكّد أنّ مخالفة العاملين للزكاة لأحكامها لا تؤثّر فقط في صحّة الحكم القانوني، بل كذلك في مصلحة الجمهور[32].

ومن منظور مقاصد الشريعة، فإنّ تعزيز العقوبات القانونيّة على العاملين في الزكاة يُعدّ جزءًا من حماية المال والدين. وبذلك، لا يكفي أن تنظّم لوائح الزكاة إجراءاتِ الجمع فحسب، بل يجب أيضًا أن تضمن نزاهة تطبيقها. ولذلك، ينبغي صياغة بندٍ صريح ضمن مراجعة التشريعات يُلزم بالامتثال للائحة الوزير رقم 31 لسنة 2019 بوصفها أساسًا قانونيًّا تشغيليًّا مُلزِمًا، وأن يُمنَح كلٌّ من وزارة الشؤون الدينيّة والهيئة الوطنيّة للزكاة صلاحيةَ فرض العقوبات الإداريّة على المخالفات المثبتة.

---

[29] Kementerian Agama Republik Indonesia, *Peraturan Menteri Agama Nomor 31 Tahun 2019 tentang Pengelolaan Zakat* (Jakarta: Kemenag RI, 2019), Pasal 4 ayat (2).

[30] Clapham, B., A. Gschwandtner, dan S. Smith, "Policy Making in the Financial Industry: A Framework for Regulatory Impact Analysis Using Textual Analysis," *Journal of Business Economics* 92, no. 9 (2022): 1273–1292.

[31] Badan Amil Zakat Nasional (BAZNAS), *Laporan Pengelolaan Zakat Nasional 2023* (Jakarta: BAZNAS RI, 2023).

[32] Irpan Helmi et al., *Legal Sanctions for Amilin Perpetrators of Zakat Fraud…* , 2023.

وبدون هذا التأكيد، ستظلّ سياسات الزكاة تعاني من فجوة الامتثال؛ إذ يوجد التنظيم، لكن لا يُطبَّق، وتُجرى عملياتُ التدقيق، لكن دون إجراءات تصحيحيّة لاحقة. وفي سياق RIA، فإنّ هذا الوضع يُجسّد حالة فشل تنظيمي (regulatory failure) . أي فشل الأداة القانونيّة في فرض مبدأ العدالة والالتزام الشرعي بصورة مستدامة.

الخاتمة

تُؤكّد هذه الدراسة أنّ ممارسة إلغاء النصاب في زكاة المهنة في إندونيسيا قد أفرزت إشكالًا جوهريًّا في العلاقة بين الكفاءة الإداريّة والالتزام الشرعي. وقد بيّنت النتائجُ الميدانيّة أنّ بعض مؤسّسات الزكاة في المناطق ـ بما في ذلك في محافظة تيمانغون ـ تطبّق اقتطاعًا ثابتًا بنسبة 2.5٪ من رواتب جميع الموظّفين دون التحقّق من نصاب الذهب كما ورد في فتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم 3 لسنة 2003 واللائحة رقم 31 لسنة 2019. وإن كانت هذه السياسة تُحسّن كفاءة التحصيل المالي، إلّا أنّها في الوقت ذاته تُضعِف الشرعيّة الدينيّة وتُحدِث خللًا في العدالة الاجتماعيّة.

وباستخدام منهج "تحليل الأثر التنظيمي" (RIA)، تبيّن لهذه الدراسة أنّ سياسة زكاة المهنة غير القائمة على النصاب تُشكّل صورةً من صور الفشل التنظيمي، حيث لا يُقابِل الكفاءةَ الإداريّةَ التزامٌ قانوني وأخلاقي موازٍ. ويؤكّد هذا التحليل أنّ نجاح الزكاة لا يُقاس فقط بحجم الأموال المحصّلة، بل بمدى اتّساق عمليّة صنع السياسات مع مبادئ مقاصد الشريعة، والعدالة الاجتماعيّة، والمساءلة العامّة.

وتُبرز الآثارُ النظريّةُ الحاجةَ إلى تعزيز نموذج حوكمة الزكاة القائم على تنظيمٍ يُوازن بين الامتثال القانوني والامتثال الشرعي. وتقدّم عمليةُ دمج منهج RIA في سياسات الزكاة إسهامًا معرفيًّا جديدًا لتطوير علم الفقه الإسلامي، ولا سيّما في مجال القانون الاقتصادي والإدارة العامّة الدينيّة. ويضع هذا المنهجُ الزكاةَ ضمن إطار النظام القانوني العام في الشريعة الإسلاميّة، نظامٍ يقتضي الشفافيّة والمشاركة والرقابة التنظيميّة.

وفي إطار القانون الوطني، تدفع هذه الدراسة نحو مراجعة لائحة الوزير رقم 31 لسنة 2019 وتنسيقها مع القانون رقم 23 لسنة 2011، بحيث تتضمّن صراحةً بندًا يُلزِم مؤسّسات جمع الزكاة بالامتثال، مع تقرير عقوبات إداريّة للمخالفات. وبذلك، لا تكون إدارة الزكاة في إندونيسيا مجرّدًا فعّالة من الناحية الإداريّة، بل تكون أيضًا صحيحةً قانونيًّا، وعادلةً اجتماعيًّا، وموجَّهةً نحو مصلحة الأمّة، وفقًا للغرض الأساس للشريعة الإسلاميّة.

المراجع

Ahmad bin ‘Amar. Uṣūl al-Fiqh al-Islāmī: Dirāsah Muqāranah. Beirut: Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, 2007.

Al-Buhūti, M. Kasyf al-Qinā‘ ‘an Matn al-Iqnā‘. Beirut: Dār al-Fikr, 1993.

Al-Mubarak, M., Rahmawati, S., and Ma’ruf, F. “Rekonstruksi Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2011 tentang Pengelolaan Zakat (Analisis Hukum Ekonomi Syariah).” Musyarakah: Journal of Sharia Economic (MJSE) 1, no. 2 (2021): 77–92.

Amrin, A., Priyono, A., Imamah, A. I., and Nurrahmania, N. “Implementation of Professional Zakat of State Civil Apparatus in Indonesia in Islamic Law Perspective.” Journal of Islamic Studies 5, no. 2 (2023): 45–58.

Badan Amil Zakat Nasional (BAZNAS). Laporan Pengelolaan Zakat Nasional (LPZN) 2023. Jakarta: BAZNAS RI, 2023.

Clapham, B., Gschwandtner, A., and Smith, S. “Policy Making in the Financial Industry: A Framework for Regulatory Impact Analysis Using Textual Analysis.” Journal of Business Economics 92, no. 9 (2022): 1273–1292. https://doi.org/10.1007/s11573-022-01119-3.

Hadinata, A. H., and Zaki, I. “Potential of Zakat on MSME Growth in Indonesia’s Economic Recovery.” Al-Arif: Jurnal Ekonomi Islam 8, no. 1 (2020): 385–398.

Helmi, I., Maulana, F., and Ramadhan, A. “Legal Sanctions for Amilin Perpetrators of Zakat Fraud in Islamic Law and Its Development and Application in Laws and Regulations in Indonesia.” Journal of Transnational Universal Studies 3, no. 1 (2023): 55–67.

Imam Yahya, I., Sahidin, S., Rohayana, A. D., Sopyan, Y., and Ananda, M. A. “The Effectivity of the Payroll System in Increasing Potential and Zakat Collection in Indonesia (Evidence from BAZNAS Central Java).” International Journal of Islamic Business and Economics (IJIBEC) 8, no. 1 (2024): 127–139.

Karataş, A. “The Role of Regulatory Impact Analysis in Public Administration: Assessments with a Governance Approach.” Journal of Social Humanities and Administrative Sciences 8, no. 49 (2022): 1479–1488. https://doi.org/10.29228/joshas.66269.

Kementerian Agama Republik Indonesia. Peraturan Menteri Agama Republik Indonesia Nomor 31 Tahun 2019 tentang Pengelolaan Zakat. Jakarta: Kemenag RI, 2019.

Kurniawan, R., Ridwansyah, R., and Hilal, S. “Analysis of the Implementation of Payroll Deductions for Civil Servants (ASN) on Zakat Payment Compliance.” International Journal of Economics and Management Research 5, no. 1 (2025): 492–495.

Majelis Ulama Indonesia. Fatwa Nomor 3 Tahun 2003 tentang Zakat Penghasilan. Jakarta: MUI, 2003.

Mustaqim, D. A. M., Raharjo, D., and Rachman, F. "Digitizing Professional Zakat Through Payroll Systems: A Maqashid Shariah-Based Approach to Achieving the SDGs." International Journal of Islamic Economics 7, no. 1 (2025): 1–15. http://dx.doi.org/10.32332/ijie.v7i01.10254.
Pusat Kajian Strategis BAZNAS. Potensi Peningkatan Kesejahteraan Mustahik Melalui Skema Istitsmar Dana Zakat. Jakarta: PUSKAS BAZNAS, 2022.
Qaraḍāwī, Y. Fiqh al-Zakāh. Vol. 1. Beirut: Mu'assasah al-Risālah, 1993.
Sayuthi, M. A. S. M., Abdullah, R., and Hamdan, M. N. "The Growth Trend of Zakat Collection on Gold: The Case of Sabah." AZKA International Journal of Zakat & Social Finance 5, no. 1 (2024). https://doi.org/10.51377/azjaf.vol5no1.145.
Senawi, A. R., Mat Isa, N., and Omar, N. "Nisab of Zakat and Zakat Contribution: A Conceptual Model." Information Management and Business Review 15, no. 4(SI) (2023): 201–210. https://doi.org/10.22610/imbr.v15i4(SI)i.3607.
Sulkifli, H., Latief, A., and Rahman, M. "Tinjauan Hukum Islam terhadap Pembayaran Zakat Profesi dengan Sistem Payroll (Studi Kasus pada PT. PLN Persero, Unit Induk Wilayah Sulselrabar)." Bustanul Fuqaha: Jurnal Hukum Islam 1, no. 4 (2020): 255–270. https://doi.org/10.36701/bustanul.v1i4.286.
Republik Indonesia. Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2011 tentang Pengelolaan Zakat. Jakarta: Sekretariat Negara RI, 2011.
Wawancara Manajer Lembaga Amil Zakat Kabupaten Temanggung. Dilaksanakan di Kantor LAZ Kabupaten Temanggung, 7 November 2025.